جمعية الجليل
الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحّية

ركاز
بنك المعلومات عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل

الأهالي
مركز التنمية الجماهيرية

البلدات العربيّة وسلطاتها المحلّية في إسرائيل

مسح شامل 2006

البلدات العربية وسلطاتها المحلّية في إسرائيل - مسح شامل 2006
Palestinian Arab Localities in Israel and their Local Authorities
A General Survey 2006

كتابة وإعداد
نبيه بشير
Written and Edited by
Nabih Bashir

ساعد في الإعداد
أحمد شيخ محمد وعيد روحانا
Co-Editors
Ahmad Sheikh Muhammad and Aid Rohana

تدقيق لغوي: سهيل سويد
تصميم وإنتاج: وائل واكيم

ردمك: ISBN 978-965-90824-1-4

©جميع الحقوق محفوظة، 2008
جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحّية
الأهالي – مركز التنمية الجماهيرية

جمعية الجليل
ص.ب. 330 شفاعمرو 20200
هاتف: 9861171-4-972+، فاكس: 9861173-4-972+
www.gal-soc.org ,www.rikaz.org
البريد الإلكتروني: admin@gal-soc.org

جمعية الأهالي
ص.ب. 16410، الناصرة 20013
هاتف: 6081401-4-972+، فاكس: 6021217-4-972+
www.ahalicenter.org
ahali@ahalicenter.org

البلدات العربيّة وسلطاتها المحلّية في إسرائيل

مسح شامل 2006

شكر وتقدير

ساهمت طواقم ومؤسّسات عديدة، إضافة إلى الأفراد، بصورة بالغة في مختلف مراحل هذا التقرير. بداية، قامت اللّجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلّية العربية بتعميم رسالة إلى كافة السلطات المحلّية العربية في البلاد بهدف تشجيعها للتجاوب والتعاطي مع أهداف المشروع وتقديم كافة البيانات المطلوبة للطاقم الميداني. ومدّ المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها يد العون لتنفيذ المشروع في التجمعات العربية في النقب. كما وساهمت جمعية الأهالي لتنفيذ المشروع وإصداره. وقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقديم الاستشارة المهنية والتغلّب على المشاكل المنهجية القائمة في مثل هذه المسوح. ناقشت لجنة استشارية للمشروع موضوع المسح ووضعت أسئلة الاستمارة. وجمع طاقم العمل الميداني البيانات، ومن ثمّ عمل الخبير الإحصائي السيّد عيد روحانا على تنظيف البيانات ومراجعتها وإدخالها وترتيبها في جداول بمساعدة السيّدة انتصار شليوط. وقد ساهم السيّد أحمد الشيخ محمد، مدير بنك المعلومات ركاز، في جميع مراحل المسح وكتابة التقرير، كما ووضع باب المنهجية والباب الخاص بالبيانات لكل بلدة على حدة، وساهم بصورة كبيرة في إخراج التقرير إلى حيّز التنفيذ وإصداره للجمهور. وقام مدير جمعية الجليل السابق، د. باسل غطّاس، والسيّد إمطانس شحادة والزميلان عيد روحانا وأحمد الشيخ محمد، بمراجعة ومناقشة المخطوطات الأولية للتقرير وتقديم ملاحظاتهم الغنية. كما وبادر السيّد محمد خطيب، المدير الحالي لجمعية الجليل، إلى قراءة المخطوطة الأخيرة للتقرير وكتابة تصدير لها. كما وقام السيّد سهيل سويد تطوّعًا بمراجعة التقرير لغويًّا وتقديم ملاحظاته ووضع تصويباته. رافق البروفيسور راسم خمايسي مسيرة هذا المشروع منذ بدايته حيث شارك في لجنة التوجيه وراجع المخطوطتين الأخيرتين وقدّم مشكورًا ملاحظاته الثمينة التي ساهمت بصورة كبيرة في بلورة الإصدار ومضامينه. وأخيرًا، أضفى المصمّم وائل واكيم حسّه الجمالي على التقرير بجميع أبوابه وفصوله. ويودّ كاتب التقرير تقديم جزيل الشكر لجميع من جاء ذكره أعلاه ولجميع من ساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تنفيذ هذا المشروع وإصداره، فجميعهم شاركوا في هذا العمل الجليل، ولكن تبقى كامل المسئولية على جميع الأخطاء، إن وجدت، على كاهل كاتب التقرير لوحده لا يشاركه بها أحد.

نبيه بشير

ركاز - بنك المعلومات

جمعية الجليل

1. تصدير

جـاء تأسـيس «ركاز» – بنك المعلومات في جمعية الجليل- تحقيقًا لرؤيـة الجمعية التي ترى ضرورة توفير قاعدة بيانات دقيقة ومستحدثة حول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. في هذا السياق تعتمد هـذه الرؤية علـى إنتاج المعلومات وليس اسـتيرادها، فصناعـة المعلومات هي من أهم المؤشّـرات علـى الوعي الذاتي في المجتمع الذي يقاس، مـن ضمن ما يقاس به، بمدى قدرته على جمع البيانات وتنظيمهـا ومعالجتها وصياغتها في قالب يخدم صنّـاع القرار والمخطّطين، ويكون أداة لفهم حقيقي للواقع الذي يعيشه هذا المجتمع.

وفي عصـر المعلوماتية المتميّز بوسـائل الاتصال التفاعلية المتقدمة وغير المحدودة، فإننا نسـعى إلـى خلق مجتمع معلوماتي يسـتطيع كل فرد وكل مجموعة فيه اسـتحداث المعرفـة والوصول إليها واستخدامها وتقاسمها، لنتمكّن من النهوض بهذا المجتمع وتحسين ظروفه.

فبعد الإنجاز الذي قدمته جمعية الجليل بالتعاون مع مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في إجراء المسـح الأول للوضع الاقتصـادي والاجتماعي في العام 2004، والذي رصد وضع المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بمجالات عديدة مثل المسكن، والعمل، والصحّة، والبيئة، والتعليم، والثقافة وغيرها، بدا واضحًا النقص في المعلومات حول المؤسّسات والأطر والخدمات المختلفة داخل المجتمعات السكّانية العربية بأشكالها المختلفة.

وعليـه، فقـد بادر بنك المعلومات «ركاز» في الجمعية بالشـراكة مع جمعيـة الأهالي – مركز التنمية الجماهيرية إلى إجراء مسح التجمعات السكّانية الذي نضعه اليوم بين أياديكم بفخر واعتزاز. فالأطر والمؤسّسـات والخدمـات من حيث توافرها ومنالياتهـا وملاءمتها لجمهور الهدف هـي أجهزة ذات تأثير مباشـر علـى جودة حياة هذا الجمهور في مجالات الحياة المختلفـة. ولذا فإن أي عملية تخطيط أو بناء سياسات يجب أن تعتمد على معرفة حقيقية مرتكزة إلى دراسات علمية لصالح هذه الأجهزة، أيضًا.

لم يكن إنجاز هذا العمل سهلاً البتة، بل تطلّب جهدًا متميّزًا، وبخاصة في ظل انعدام مصادر معلومات منظّمة ومسـتحدثه في عديد من السـلطات المحلّية، التي شكّلت العنوان المركزي في هذا العمل، ما يعزّز قناعتنا بضرورة مثل هذه المشاريع وتطويرها لتصبح منظومة معلوماتية نتوخّى أن يتم تبنّيها واعتمادها في المستقبل.

إن القائمين على هذا المشروع، جمعية الجليل وجمعية الأهالي، إدارة وأعضاء وموظفين، إذ يشكرون كل من سـاهم وسـاعد في إنجاز هذا المشروع، يتمنون أن يكونوا قد وفّروا مصدرًا موثوقًا به ورافدًا معلوماتيًا إضافيًا لخدمة الجمهور والمؤسّسات وصنّاع القرار.

محمد خطيب

مدير عام

جمعية الجليل

2. المحتوى

شكر وتقدير 6
1. تصدير 7
2. المحتوى 8
3. قائمة الجداول 10
4. الملخّص والنتائج الأساسية 14
5. المقدّمة 21

6. الباب الأوّل - خلفية تاريخية 25
1.6 ملكية الأراضي في فلسطين 27
1.1.6 الحقبة العثمانية 27
2.1.6 حقبة الانتداب البريطاني 1917-1948 29
2.6 نبذة تاريخية حول تشكّل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل 36
3.6 نبذة تاريخية حول تشكّل السلطات المحلّية العربية في البلاد 42
1.3.6 الحكم المحلّي في البلدات العربية بعد النكبة 45
2.3.6 المشاكل التي تعاني منها السلطات المحلّية العربية في إسرائيل 50
1.2.3.6 الاقتصاد والميزانيات 52
2.2.3.6 المناطق الصناعية في البلدات العربية 53
3.2.3.6 مناطق النفوذ والخرائط الهيكلية 55
3.3.6 المجالس الإقليمية في إسرائيل 59
1.3.3.6 البلدات العربية الخاضعة لسلطة المجالس الإقليمية العربية واليهودية – 2007 60
4.3.6 مواقف السكّان العرب من سلطاتهم المحلّية وأدائها 63

7. الباب الثاني - المنهجية 67
1.7 مقدّمة 69
2.7 أهداف المسح 69
4.7 علاقة المشروع بالجهات المستفيدة 70
5.7 مجتمع الدراسة 71
6.7 آليات تنفيذ الدراسة 71
7.7 تنظيم وإدارة المشروع 71
8.7 استمارة المسح 71
1.8.7 البيانات التعريفية 71
2.8.7 أقسام الاستمارة 72
9.7 شمولية المسح 73
10.7 معدّلات التجاوب 73
11.7 مصادر البيانات 73

1.12.7 تدريب طاقم الباحثين 74
2.12.7 جمع البيانات 74
3.12.7 الملاحظات الميدانية 74
13.7 معالجة البيانات 75
1.13.7 التدقيق قبل الإدخال 75
2.13.7 الترميز 75
3.13.7 إدخال البيانات 75
4.13.7 تدقيق البيانات 76
14.7 المفاهيم والمصطلحات 76

8. الباب الثالث - البلدات العربية عرض البيانات 79
1.8 السكّان 81
2.8 السلطات المحلّية العربية – خصائصها 83
1.2.8 التأسيس 83
3.2.8 الأعضاء 84
4.2.8 العاملون 85
5.2.8 الاحتياجات التطويرية 86
6.2.8 الحوسبة 86
7.2.8 اللجان والطرق الرئيسة وتنفيذ المشاريع التطويرية 88
3.8 الميزانيات 90
4.8 الأراضي وتنظيم الحيّز المحلّي والتخطيط الإستراتيجي 95
5.8 السلّم الاجتماعي الاقتصادي 101
6.8 شبكتا المياه والكهرباء 103
7.8 المرافق والمؤسّسات العامة 105
8.8 الصّحّة 106
9.8 المرافق التجارية والورش 108
10.8 النفايات والصرف الصحّي 109
11.8 الآفات البيئية 111
12.8 أماكن دينية وأثرية 112
13.8 جهاز التربية والتعليم 113

9. الباب الرابع - البلدات العربية غير المعترف بها في النقب 119
1.9 مقدّمة 121
2.9 عرض البيانات: القرى غير المعترف بها 128
1.2.9 اللجان المحلّية وأعضاؤها 128
3.2.9 المرافق والمؤسّسات العامة 130
4.2.9 المرافق التجارية والورش 131
5.2.9 الصّحّة 132
6.2.9 الآفات البيئية 133

10.قائمة المصادر 135

11.الباب الخامس - بيانات إحصائية حول البلدات العربية كلٌ على حدة 139

ملخص بالإنجليزية

3. قائمة الجداول

الجدول 1:	تقسيم ملكية الأراضي في فلسطين وطبيعتها (1918)	29
الجدول 2:	بلدات عربية فلسطينية، عدد سكّانها، ومساحات الأراضي التابعة لها وطبيعة ملكيتها وفق الفئة السكّانية (1945)	30
الجدول 3:	الأسماء الرسمية للألوية والأقضية ومساحاتها (1945)	33
الجدول 4:	ملخّص التوزيع السكّاني وإدارة وملكية الأراضي ومساحاتها وطبيعتها بحسب الأقضية (وفق كتاب الإحصاء القروي للعام 1945)	34
الجدول 5:	ميزان ملكية الأراضي في البلدات العربية وطبيعتها في العام 1963 (بالدونم) (لا يشمل الأراضي الواقعة جنوبي مدينة اللّد)	38
الجدول 6:	تعداد السكّان وعدد الناخبين في مدن عربية مختلفة في انتخابات العام 1934 والعام 1946	44
الجدول 7:	السلطات المحلّية في البلدات العربية التي واصلت عملها بعد النكبة في حدود الهدنة وسنوات تأسيسها (1877-1949)	46
الجدول 8:	السلطات المحلّية في البلدات العربية وسنوات تأسيسها (1949-1975)	46
الجدول 9:	السلطات المحلّية في البلدات العربية وسنوات تأسيسها (1976-2006)	47
الجدول 10:	مجمل السلطات المحلّية في البلدات العربية وسنوات تأسيسها	48
الجدول 11:	توزيع العائلات بحسب الفئة السكّانية وعدد الأفراد للغرفة في العام 1973	57
الجدول 12:	توزيع العائلات حسب عدد الأفراد للغرفة في العام 2006	57
الجدول 13:	المجالس الإقليمية وعدد البلدات العربية الخاضعة لها ونسبة سكّانها – 2007	63
الجدول 14:	تقييم سكّان البلدات العربية لمستوى الخدمات التي يتلقّونها من السلطة المحلّية (2003)	64
الجدول 15:	درجات رضا سكّان البلدات العربية عن الطريقة التي تقوم بها السلطة المحلّية في البلدة بجباية الضرائب من السكّان (2003)	64
الجدول 16:	مواقف سكّان البلدات العربية من قضايا متفرّقة مرتبطة بالسلطة المحلّية في بلداتهم (2003)	65
الجدول 17:	آراء سكّان البلدات العربية حول كفاءة الرئيس الحالي لسلطتهم المحلّية (2003)	65
الجدول 18:	آراء سكّان البلدات العربية حول المتغيّرات التي تؤثّر على انتخاب السلطات المحلّية (2003)	66
الجدول 19:	توزيع البلدات العربية بحسب اللواء ومكانة السلطة المحلّية (2007)	81
الجدول 20:	مجمل السلطات المحلّية في البلدات العربية وسنوات تأسيسها	83
الجدول 21:	مساحة مقر السلطة المحلّية العربية بحسب طبيعة حيازة المقر	83

الجدول 22:	توزيع أعضاء السلطات المحلّية العربية بحسب الجنس	84
الجدول 23:	توزيع أعضاء السلطات المحلّية العربية بحسب الفئة العمرية والجنس	84
الجدول 24:	توزيع أعضاء السلطات المحلّية العربية بحسب المستوى التعليمي والفئة العمرية	84
الجدول 25:	توزيع العاملين في السلطات المحلّية العربية بحسب الوظيفة والجنس	85
الجدول 26:	توزيع الاحتياجات التطويرية للسلطات المحلّية العربية بحسب أهمّيّتها	86
الجدول 27:	توافر موقع إلكتروني خاص بالسلطات المحلّية العربية على شبكة المعلومات (الإنترنت)	86
الجدول 28:	عدد الحواسيب في السلطات المحلّية العربية	86
الجدول 29:	استخدام الحاسوب في مجالات متعدّدة في السلطات المحلّية العربية (من بين السلطات التي تتوافر فيها الحواسيب)	87
الجدول 30:	توافر لجان معينة وأسماء شوارع وطرق رئيسة وتنفيذ مشاريع تطويرية	88
الجدول 31:	البدء بمشاريع مدّ أنابيب مياه وإمدادات الصرف الصحّي في البلدات العربية والانتهاء منها (العام 2005)	88
الجدول 32:	معدّل الدخل للفرد في ميزانيات السلطات المحلّية بحسب الفئة السكّانية (2006)	90
الجدول 33:	مؤشّرات دخل السلطات المحلّية الذاتي وغير الذاتي للفرد من مختلف فروع الميزانية العادية وغير العادية بحسب الفئة السكّانية (2006)	90
الجدول 34:	دخل السلطات المحلّية العربية الذاتي وغير الذاتي من مختلف فروع الميزانية العادية وغير العادية بحسب الفئة السكّانية (2006)	91
الجدول 35:	معدّل الصرف للفرد في ميزانية السلطات المحلّية العربية (2006)	92
الجدول 36:	التوزيع النسبي لمعدل الصرف للفرد في ميزانية السلطات المحلّية بحسب الفئة السكّانية (2006)	92
الجدول 37:	صرف السلطات المحلّية الذاتية وغير الذاتية من مختلف فروع الميزانية العادية وغير العادية بحسب الفئة السكّانية (2006)	92
الجدول 38:	نسبة الدخل الذاتي من الميزانية العادية بحسب الفئة السكّانية (2006)	93
الجدول 39:	نسبة دخل السلطة المحلّية من الضريبة المحلّية الأرنونا (جباية) من ميزانياتها الاعتيادية بحسب الفئة السكّانية (2006)	93
الجدول 40:	نسبة دخل السلطة المحلّية من التربية والتعليم من ميزانياتها الاعتيادية بحسب المجموعة السكّانية (2006)	93
الجدول 41:	نسبة مصروفات السلطة المحلّية في التربية والتعليم من ميزانياتها الاعتيادية بحسب الفئة السكّانية (2006)	94
الجدول 42:	التوزيع النسبي لاستغلال الأراضي الواقعة ضمن مناطق النفوذ في السلطات المحلّية بحسب الفئة السكّانية	95
الجدول 43:	تقليص مناطق نفوذ السلطة المحلّية ومصادرة أراض في البلدات العربية منذ العام 1948	95
الجدول 44:	تقديم طلب توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلّية العربية	96
الجدول 45:	المراحل الحالية للطلبات المقدّمة لتوسيع مناطق نفوذ السلطات المحلّية العربية	96
الجدول 46:	وجود مخطّط هيكليّ للبلدة العربية	96

الجدول 47:	سنوات إعداد المخطّط المعتمد حاليًا	97
الجدول 48:	الجهة المبادرة لإعداد المخطّط المعتمد حاليًا	97
الجدول 49:	الجهة المبادرة لإعداد المخطّط الجديد بحسب السنوات	97
الجدول 50:	الجهة التي قامت بإعداد المخطّط الجديد بحسب السنوات	98
الجدول 51:	توسيع المخطّط الهيكليّ للبلدة وسنوات التوسيع	98
الجدول 52:	إعداد مخطّط هيكليّ جديد للبلدة وسنوات إعداده	98
الجدول 53:	توزيع مراحل المخطّط الجديد بحسب السنوات	99
الجدول 54:	وجود إمكانيات تطويرية مستقبلية للمخطّط الهيكليّ	99
الجدول 55:	وجود مخطط إستراتيجي والتحضير له	99
الجدول 56:	المواقع المصادرة في البلدة بحسب نوع الاستغلال الحالي	100
الجدول 57:	سنوات مصادرة المواقع في البلدات العربية	100
الجدول 58:	مصادرة مواقع في البلدات العربية بحسب قانون المصادرة	100
الجدول 59:	تنفيذ وزارة الإسكان مشاريع سكنية في البلدات العربية	100
الجدول 60:	توزيع السلطات المحلّية العربية واليهودية بحسب السلّم الاجتماعي الاقتصادي (2005)	101
الجدول 61:	السلّم الاجتماعي الاقتصادي للمجالس الإقليمية والبلدات العربية التي تخضع لها (2005)	102
الجدول 62:	سنوات توصيل شبكة المياه بالبلدات العربية	103
الجدول 63:	وجود خزّان عام للمياه في البلدات العربية	103
الجدول 64:	مشاكل في شبكة المياه في البلدات العربية	103
الجدول 65:	نسبة المياه المفقودة من مجمل كمّيات المياه الوافدة للسلطة المحلّية بحسب المجموعة السكّانية	103
الجدول 66:	معدل استهلاك المياه للفرد في مجالات متعددة في السلطات المحلّية العربية	104
الجدول 67:	سنوات توصيل شبكة الكهرباء بالبلدات العربية	104
الجدول 68:	مشاكل شبكة الكهرباء في البلدات العربية	104
الجدول 69:	المؤسّسات والدوائر التنظيمية والإدارية بحسب أوضاعها الحالية	105
الجدول 70:	توافر المرافق الثقافية والترفيهية في البلدات العربية وعددها وحيازتها	105
الجدول 71:	توافر مراكز الرعاية الصحّية وسنوات تأسيسها	106
الجدول 72:	توافر صناديق المرضى في البلدات العربية بحسب حيازتها وسنوات تأسيسها	107
الجدول 73:	المسافة الفاصلة بين البلدة العربية وأقرب مستشفى	107
الجدول 74:	مؤشّرات حول توافر المنشآت التجارية والورش في البلدات العربية وسنوات تأسيسها	108

الجدول 75:	توفّر شبكة صرف صحّي وسنوات إيصالها بالبلدات العربية	109
الجدول 76:	استغلال المياه المكرّرة في البلدات العربية	109
الجدول 77:	المشـاريع التطويرية في مجال الصرف الصحّي في البلدات العربية بحسـب نوع المشاريع ومراحلها	109
الجدول 78:	توافر حاويات لجمع النفايات داخل البلدات العربية	110
الجدول 79:	مكبّات النفايات بحسب طرق معالجتها	110
الجدول 80:	وجود هوائيّات وتيارات كهربائية ذات ضغطٍ عالٍ وإسبست في البلدات العربية والمسافة بينها وبين أقرب بيت سكني	110
الجدول 81:	وجود آفات بيئية وأنواعها في البلدات العربية	111
الجدول 82:	توافر أماكن دينية وسياحية وأثرية وأوقاف دينية في البلدات العربية	112
الجدول 83:	توافر المراحل التعليمية في البلدات العربية وعدد المؤسّسات التربوية	115
الجدول 84:	مؤشّـرات متفرّقة حول المؤسّسـات التربوية في البلدات العربية بحسب نوع حيازتها	116
الجدول 85:	مؤشّرات متفرّقة أخرى حول المؤسّسات التربوية في البلدات العربية بحسب نوع حيازتها	117
الجدول 86:	وجود جهات مسئولة في القرى غير المعترف بها	128
الجدول 87:	آليات انتخاب أو تعيين الجهة المحلّية المسئولة	128
الجدول 88:	أعضـاء اللّجان المحلّية فـي القرى غير المعترف بهـا، أعمارهم ومؤهّلاتهم التعليمية	128
الجدول 89:	مؤشّرات تنظيمية متفرّقة حول البلدات العربية، عددها ونسبها	129
الجدول 90:	تقديم طلبات للاعتراف بالقرى ومصيرها	130
الجدول 91:	توافـر مرافق ودوائر حكومية وعامة، عددها ونسـبتها ومكان الحصول على الخدمات	130
الجدول 92:	مؤشّـرات حـول توافـر المنشـآت التجاريـة والـورش ومكان الحصـول على الخدمات	131
الجدول 93:	توافـر مراكـز الرعاية الصّحيـة، عددها ونسـبتها في البلـدات العربية غير المعترف بها	132
الجدول 94:	توافر صناديق المرضى بحسب حيازتها في البلدات العربية غير المعترف بها	133
الجدول 95:	وجـود هوائيـات وتيـارات كهربائية ضغط عـالٍ وألواح إسبسـت في محيط البلدات العربية غير المعترف بها	133
الجدول 96:	أنواع المضار البيئية السائدة في البلدات العربية غير المعترف بها	133

4. الملخّص والنتائج الأساسية

يعتمد التقرير الحالي على مسح شامل للتجمّعات العربية وسلطاتها المحلّية في إسرائيل. إضافة إلى قاعدة البيانات، يستعرض التقرير السياق التاريخي لتشكّل المجتمع العربي في البلاد وسلطاته المحلّية بغية تسليط الضوء على العديد من البيانات الواردة في التقرير، ولولا هذا الاستعراض لكان من العسير جدًّا فهمها وإدراك أهميتها ودلالاتها. إضافة إلى ذلك، يتضمّن هذا التقرير قاعدة بيانات خاصّة بالقرى العربية غير المعترف بها رسميًّا في البلاد، مستمدّة من مسح خاص لهذه القرى قام به طاقم ركاز، ويشير إلى احتياجاتها وخصائصها. كما ويتضمّن التقرير أوراق خاصّة حول كل بلدة عربية في البلاد ويلخّص العديد من خصائصها ويعرض بيانات متعلّقة بسلطاتها المحلّية. وتجدر الإشارة إلى أنه المسح لم ينجح في الوصول والتأكّد من موضوعية بعض البيانات، لهذا فقد آثر القائمون على المسح الاعتماد على تلك البيانات المنشورة في دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بعد معاينتها والتحقّق منها.

بلغ عدد السكّان العرب الفلسطينيّين في البلاد في نهاية العام 2006 أكثر من مليون نسمة (1.137.500 نسمة تحديدًا)، باستثناء سكّان القدس والجولان المحتلّين، ويشكّلون نحو ٪16.7 من مجمل السكّان في إسرائيل، أي أن عددهم تضاعف بنحو 7.3 مرّات منذ إعلان الهدنة في ربيع 1949 (156 ألف، وكانت نسبتهم نحو ٪17.8) وحتى نهاية العام 2006.

يعيش الغالبية العظمى من السكّان العرب في ثلاث مناطق رئيسة في البلاد هي الجليل والمثلث والنقب. وتضم منطقة الشمال، التي تضم منطقة الجليل وأجزاءً من منطقة المثلث، لواء الشمال (٪53.7) ولواء حيفا (٪17.9)؛ وتضم منطقة الوسط، التي تضم أجزاءً من المثلث، لواء تل أبيب (٪1.5) ولواء المركز (٪12.1) وثلاث قرى تابعة للقدس المحتلة في العام 1948 (٪1.03)؛ بينما تضم منطقة الجنوب النقب لوحده (٪12.9). عاش في العام 2006 نحو ٪46.7 من السكّان العرب في تجمّعات سكّانية تقوم على إدارة شئونها مجالس محلّية قروية، ونحو ٪33.8 في بلدات معرّفة رسميًا على أنها مدن، والبقية (نحو ٪19.5) توزّعت بين نحو ٪8.2 في مدن مختلطة، ونحو ٪3.6 في بلدات تخضع لسلطة مجالس إقليمية، بالإضافة لنحو ٪7.7 يعيشون في نحو 46 حيًا وقرية عربية في الجنوب والشمال لا تعترف بها أجهزة الدولة.

قياسًا بالمجتمع اليهودي في البلاد، يعتبر المجتمع العربي مجتمعًا فتيًّا، إذ بلغت نسبة السكّان العرب ممّن دون سن الرابعة عشر نحو ٪41.1 (٪38.6 في الشمال، ٪40.7 في الوسط، ٪42.3 في الجنوب)، بينما بلغت هذه النسبة بين اليهود نحو ٪25.5 فقط. أما العمر الوسيط بين السكّان العرب فيبلغ نحو 19 عامًا (21 عامًا في الشمال، 19عامًا في الوسط، 12 عامًا في الجنوب) بينما يبلغ العمر الوسيط بين اليهود في البلاد نحو 30.3 عامًا. ويبلغ متوسّط حجم الأسرة العربية حاليًا نحو 5.04 فرد.

إضافة إلى أربع سلطات محلّية عربية كانت قائمة قبل النكبة، نشأت 22 سلطة محلية عربية حتّى نهاية الستينيات، و 26 سلطة محلية أخرى منذ 1961 وحتى 1975، وأقيمت 13 سلطة محلية أخرى بين العام 1976 والعام 1987، أما بين العام 1988 والعام 2005 فقد أنشأت 26 سلطة محلية أخرى

يشمل إقامة مجالس إقليمية جديدة وقرى تمّ الاعتراف بها وأخضعت لسلطة مجالس إقليمية. وتمّ منذ نهاية العام 1994 وحتى العام 2007 الاعتراف بعشرين قرية بصورة رسمية، منها 9 قرى في شمال البلاد وأواسطها و 11 في النقب ضمّت للمجلس الإقليمي أبو بسمة.

بقي بملكية سكّان البلاد العرب 867,000 دونم من الأرض فقط، ما نسبته ٪4.24 فقط من مجمل الأراضي في البلاد (باستثناء الأحواض الطبيعية كالبحار والبحيرات والجداول والأنهر والأودية والأراضي غير واضحة الملكية). وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه النسب المئوية كانت في السابق معكوسة بالتقريب، حيث بلغت مساحة الأراضي التي استملكها اليهودي، أفرادًا ومؤسّسات، ما نسبته ٪6 فقط.

كذلك تتعيّن الإشارة إلى أن جميع البيانات اللاحقة في هذا الملخص، عدا الفقرات الأخيرة، لا تشمل التجمعات غير المعترف بها، وقد أفردنا بابًا خاصة لها هو الباب الأخيرة.

٪65.8 من أعضاء السلطات المحلّية العربية والممثّلين في المجالس الإقليمية ينتمون للفئة العمريّة (30-50)، جميعهم من الرجال سوى نسبة ضئيلة جدًّا من النساء (نحو ٪1)، ويحملون شهادات إنهاء ثانوي (نحو ٪41.9) وشهادة بكالوريوس أو شهادة من كلّيّة (٪27.7). أما أبناء الجيل (50+) فيحتلّون المرتبة الثانية من حيث نسبتهم (٪29.7) أكثريتهم (٪63.4) تعلّموا حتى المرحلة الثانوية ونحو ٪23.3 منهم يحملون درجة بكالوريوس فأكثر.

نحو ٪88 من ممثّلي السلطات المحلّية العربية يرون أن حاجة السلطات المحلّية القصوى تكمن في تأهيل الطواقم المختلفة في السلطة المحلّية وتدريبها.

نحو ٪85.7 من السلطات المحلّية العربية تحتاج لزيادة أجهزة الحواسيب وإدخالها في نظام عملها، ونحو ٪67.6 ترى ضرورة بالغة لزيادة طواقمها الإدارية.

نحو ٪75 من السلطات المحلّية العربية في البلاد لا تستعمل الحواسيب في نظام عملها لمعالجة البيانات الجغرافية (GIS) لصالح فروع هندسية متفرّقة كالتخطيط والبناء وتنظيم البلدات وإدارة المشاريع الصناعية والتجارية. كذلك، نحو ٪69 لا تستخدم الحواسيب في نظام عمل لجان التخطيط والبناء المحلّية.

نحو ٪90 من السلطات المحلّية العربية لم تشهد في العام 2006 مشاريع إنشائية - لفتح شوارع وطرقات أو توسيع أو تصليح لها، وأكثر من ٪91 لم تشهد مشاريع إمدادات للمياه أو الصرف الصحّي (نحو ٪93).

تصل الهوّة التي تفصل بين مجمل دخل السلطة المحلّية العربية من الميزانيات والمخصّصات الحكومية وبين مجمل دخل السلطة المحلّية اليهودية من المصادر ذاتها إلى نحو 25٪ لصالح الأخيرة. يبلغ دخل نحو 60٪ من السلطات المحلّية العربية من هذه المصادر حتى 5,000 شاقل (للفرد) – يقابله 15.83٪ فقط من السلطات اليهودية التي يصل دخلها للفرد إلى هذا الحد. أما بقية السلطات المحلّية العربية (38.57٪) فيبلغ دخلها للفرد من 5,001 شاقل وحتى 8,000 شاقل – يقابلها 65.83٪ من السلطات اليهودية التي يصل دخل الفرد بها إلى هذا الحد. أما بقية السلطات اليهودية (نحو 18.34٪) فيصل دخلها أكثر من 8,001 شاقل للفرد، بينما تصل نسبة السلطات المحلّية العربية ذات الدخل المشابه إلى 1.43٪.

بينما يبلغ دخل نحو 60٪ من السلطات المحلّية العربية حتى 5,000 شاقل (للفرد)، فإن نحو 43٪ فقط منها تتدبّر أمرها مع هذا المبلغ، فيما تصرف نسبة كبيرة من السلطات المحلّية أكثر بكثير مما تحصل عليه على شكل ميزانيات.

70٪ من السلطات المحلّية العربية يصل دخلها من فرع ميزانية التربية والتعليم بين 30٪ وبين 50٪ من ميزانيتها العادية.

تصل حصّة الطالب/ة العربي/ة نحو 80.6٪ من حصّة الطالب/ة اليهودي/ة في ميزانيات التربية والتعليم.

هوّة شاسعة تفصل بين الدخل الذاتي في السلطات المحلّية العربية واليهودية تصل إلى نحو 2.8 أضعاف، بواقع 1,180.2 شاقل للفرد في السلطات المحلّية العربية مقابل 3,278 شاقلاً للفرد في السلطات المحلية اليهودية. وتصل هذه الهوّة إلى ذروتها في فرع الضريبة المحلّية (الأرنونا)، حيث تقوم السلطة المحلّية اليهودية بجباية 4.67 أضعاف تلك التي تجبيها السلطات المحلّية العربية.

52.2٪ من السلطات المحلّية العربية تقدّمت بطلب لتوسيع مناطق نفوذها، بينما نسبة ضئيلة جدًّا منها (2.8٪) استجابت الدوائر الحكومية ذات الصلة لطلبها جزئيًّا أو كليًّا، ونحو ثلث (33.3٪) هذه الطلبات لم يتم الحصول على ردود بشأنها، ونسبة ضئيلة (5.6٪) رفضت طلباتها.

88.8٪ من البلدات العربية لها خرائط هيكلية، 42٪ من هذه الخرائط المعتمدة حاليًا قد تمّ إعدادها منذ مطلع الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات، ونحو 36.6٪ منها أعدّت في التسعينيات، ونحو 18٪ اعدّت منذ العام 2000 وحتى 2006 فقط.

2٪ فقط من السلطات المحلّية العربية هي التي وضعت خرائط هيكلية لبلداتها في الأعوام 1982-1990، فيما كانت لجان التخطيط والبناء هي التي كانت تضع هذه الخرائط، بينما وضعت نحو 47٪ من السلطات المحلّية العربية خرائطها الهيكلية بنفسها في عقد التسعينيات، ووصلت إلى 57٪ في الأعوام 2001-2006، معتمدة في أغلب الحالات (أكثر من 56٪) على مكاتب هندسة يهودية خاصّة لفعل ذلك.

أكثر من نصف السلطات المحلّية العربية لم تشهد توسيعًا لمناطق نفوذها منذ وضعت خرائطها الهيكلية لأول مرة، وحتى تلك التي شهدت مثل هذا التوسيع فقد جرى ذلك في العقدين الأخيرين فقط.

38.5٪ فقط من البلدات العربية لديها مخططات إستراتيجية مصدّق عليها، ونحو 29.5٪ في طور تحضير مثل هذه المخططات.

21٪ فقط من البلدات العربية استفادت من مشاريع سكنية بادرت إليها وزارة الإسكان.

نحو ثلثي السكّان في البلدات العربية في البلاد تعاني حاليًا من غياب مطلق لقطع أرض للبناء ضمن الخرائط الهيكلية، ونحو ثلث الأسر العربية في البلاد سوف تحتاج لوحدة سكنية واحدة، ونحو 19٪ سوف تحتاج لوحدتين سكنيتين، ونحو 18.5٪ سوف تحتاج إلى أكثر من ثلاث وحدات سكنية في العقد القادم.

جميع البلدات العربية في إسرائيل، باستثناء قريتي الجش ومعليا، تحتل أسفل السلّم الاجتماعي

الاقتصـادي (الدرجـات من 1 إلى 4). وتشـكّل هـذه البلدات نحـو ٪71.1 من مجمل سـلطات المحلّية الموجودة في هذه المواقع في هذا السلّم.

أُدخلـت شـبكة المياه لغالبيـة البلدات العربيـة (69٪) في الخمسـينيات والسـتينيات (31٪، 38٪ على التوالي)، وفي السـبعينيات أدخلت إلى 15٪ بلدة إضافية، أما في الثمانينيات والتسـعينيات فقد أدخلت إلى بعض القرى غير المعترف بها في وسـط البلاد وشـمالها بعد الاعتراف بها رسميًا (3٪ و 10٪ على التوالـي). وتفتقد ثلث البلدات العربية لخزّان مياه. وتعاني نسـبة كبيرة (29٪) من وجود شـبكة مياه قديمـة. كمـا وتعاني 14٪ مـن البلدات العربية من تلوّث مياه الشـرب فيها وانقطاعهـا (18٪)، وعدم إيصالها لمناطق معيّنة في محيط البلدة (12٪).

غالبيـة السـلطات المحلّية العربية (61.2٪) تفقد ما نسـبته حتى 20٪ من مجمـل كمّيات المياه التي تدخـل عليها، بينما تبلغ هذه النسـبة بين السـلطات المحلّيـة اليهودية نحو 95.8٪. بقية السـلطات المحلّية العربية (34.3٪) تفقد ما نسبته بين 20.1٪ و 40٪ من المياه الوافدة إليها.

أُدخلت شـبكة الكهرباء إلـى غالبية البلدات العربية (53٪) في السـبعينيات، وكانت قد أدخلت إلى نحو 9٪ في الخمسينيات، وإلى نحو 23٪ في الستينيات. كما واستمرت عملية تزويد بعض البلدات العربية بالكهرباء حتى التسعينيات. تعاني 14٪ من البلدات العربية من وجود شبكة قديمة في البلدة، وانقطاع الكهرباء بصورة متقطّعة (5٪)، وعدم تشبيكها ببعض المناطق في محيط البلدة (21٪).

نحو 95٪ من البلدات العربية تفتقد لفرع مؤسّسـة التأمين الوطني؛ ونسـبة مشـابهة تفتقد لمكتب لـوزارة الداخلية، وهنالك غياب شـبه تام لمركز للإطفاء والنجدة، سـوى مركزين في شـفاعمرو وأم الفحـم افتتحـا مؤخـرًا، ووجود فـرع واحد لضريبة الدخـل في الناصـرة. وأكثر من 90٪ مـن البلدات العربية تفتقد لمكاتب العمل. وأكثر من 36٪ من البلدات العربية تفتقد لفروع البريد ومكاتب الشئون الاجتماعية (نحو 34٪)، وتنعدم المراكز الجماهيرية في نحو 49٪ منها.

تفتقد البلدات العربية للمسـارح (92٪)، ودور السـينما (نحو 99٪)، والحدائـق العامة (70٪)، والنوادي الرياضية (69٪)، وملاعب الأطفال (68٪)، وبرك السباحة (87٪)، ونوادي المسنين (42٪).

تفتقد 24٪ من البلدات العربية لعيادات الطب العام، ومركز للإسـعاف الأوّلي (76٪)، وسـيارات إسعاف (78٪)، وعيـادات متخصّصـة (69٪)، وعيادات أسـنان (31٪)، ومراكز أشـعة (87٪)، ومختبرات تحليل (98٪)، ومراكـز للعـلاج الطبيعي (70٪)، وعيـادات بيطريّة (79٪)، وصيدليـات (39٪)، ومراكز لرعاية المسن (67٪).

تبتعـد 80٪ مـن البلدات العربية في البلاد مسـافة تبلغ أكثر من 11 كم عن أقرب مستشـفى. ويبعد أقرب مستشفى عن 35٪ من مجمل البلدات العربية مسافة تبلغ أكثر من 20 كم.

تتوفّر فروع للبنوك في نحو 34.5٪ فقط من بين البلدات العربية، وتفتقد نحو نصف البلدات العربية لورش تصليح السـيارات ومحال لشراء الأخشاب ومنتجاته والمأكولات والمشروبات والمعادن والزجاج. ونحو 88٪ من البلدات العربية تفتقد للمسالخ المنظّمة.

أكثر من 20٪ من البلدات العربية تفتقد لشبكات الصرف الصحّي، أما البلدات الأخرى فشبكات الصرف فيها تعمل بصورة جزئية. وقد أُدخلت هذه الشبكات للبلدات العربية في الثمانينيات (32٪)، فيما كانت سـابقًا متوفرة في نحـو 10٪ فقط. وقد تمكّنت 54٪ من البلدات العربية تنفيذ مشـاريع مدّ شـبكات

الصرف الصحّي في التسعينيات وحتى العام 2006.

أكثـر من 77٪ من البلدات العربية لا تقوم باسـتغلال مياه الصرف الصحّـي وتكريرها لصالح الفروع المختلفة كالزراعة والصناعة.

نحـو 70٪ من البلـدات العربية تفتقـد لمكبّات صحّية للتخلّـص من النفايات، وفـي 56٪ منها يقوم السـكّان بالتخلّص من النفايات عبر تركها، أيضًا، في مواضع عشـوائية، ومن ثمّ يتم نقلها (74٪ من الحـالات) لمكبّـات منظّمة، وتترك أو تدفن (أكثر من 18٪) أو تحرق (8٪) في بعض الحالات. ولا بد من القول إن غالبية مكبّات النفايات التي تسمّى «منظمة» لا تنسجم مع الشروط الصحّية.

تعانـي نحو 48٪ من البلـدات العربية من وجود هوائيات في محيط بيوتها السـكنية، ففي 21٪ منها يتراوح البعد بين الهوائيات والبيوت السكنية بين الصفر والخمسين مترًا، وفي نحو 10٪ يتراوح البعد بيـن 51 و 100 متـر، فيمـا يتراوح البعد في نحـو 36٪ بين 101 إلى 500 متـر. وتعاني نحو 69٪ من البلـدات العربية مـن وجود تيارات كهربائية عالية بمحاذاة البيوت السـكنية، غالبيتها لا يتجاوز بعدها عن البيوت السكنية الخمسين مترًا.

تعانـي 35.7٪ من البلـدات العربية من النفايات الزراعية والروائح والضجيـج والدخان، من جميعها أو من إحداها.

يبلغ عدد التلاميذ العرب في جهاز التربية والتعليم الحكومي في البلاد نحو 323,160 تلميذًا وتلميذة، تصل نسبتهم من مجمل التلاميذ في المدارس الحكومية في إسرائيل نحو 17.53٪ (باستثناء القدس والجولان). يتوزّع التلاميذ العرب على 585 مدرسـة ابتدائيـة وإعدادية وثانوية. إضافة إلى ذلك، يبلغ عدد الأطفال العرب في روضات الأطفال نحو 40 ألفًا.

بلغ عدد المدارس العربية (حتى العام 1959) 21 مدرسـة حكومية وأهلية في حين كان عدد السـكّان العرب يتجاوز الـ200 ألف نسـمة. وأنشـئت في السـتينيات 42 مدرسـة، توزّعت على النحو التالي: 22 ابتدائية؛ ثلاث ثانوية شـاملة؛ و17 ثانوية. وأقيمت في السـبعينيات 231 مدرسـة، توزّعت على النحو التالي: 204 ابتدائية؛ و7 إعدادية؛ و5 شاملة؛ و15 ثانوية. أمّا في الثمانينيات فقد أنشئت 69 مدرسة، منها 29 ابتدائية؛ و11 إعدادية؛ و19 ثانوية شاملة؛ و10 ثانوية. وأنشئت في التسعينيات 114 مدرسة، منهـا 47 ابتدائيـة؛ وثلاث ابتدائية وثانوية شـاملة؛ و28 إعدادية؛ و21 مدرسـة ثانوية شـاملة؛ و 15 ثانوية. وأنشئت بين العامين 2000 و2006 (108) مدارس.

تتـوزّع المـدارس العربية في مراحل التعليـم المختلفة (من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشـر، والرابـع عشـر أحيانًا) على النحـو التالي: 371 مدرسـة ابتدائية تشـكّل نحو 63.4٪ مـن مجمل عدد المـدارس العربية في البلاد؛ 57 مدرسـة اعداديـة (9.7٪)؛ 59 مدرسـة اعدادية-ثانوية (10.1٪)؛ 95 مدرسة ثانوية تشكّل نحو 16.2٪ من مجمل عدد المدارس العربية في البلاد.

تفتقد أكثر من 40٪ من البلدات العربية (باسـتثناء القرى غير المعترف بها) المدارس الثانوية، وأكثر من 35٪ المدارس الإعدادية، ونحو 11٪ المدارس الإبتدائية، وأكثر من 6٪ رياض للأطفال (دون سن الخامسة) ورياض أطفال بسن خمس سنوات.

نحو 19٪ من المؤسّسـات التعليمية تفتقد لمكتبة، ونحو 48٪ منها تفتقد للحراسـة، 61٪ لا تتوفّر فيها سفريات لنقل التلاميذ من وإلى البيوت، ونحو 25٪ تفتقد للاتصال الدائم بشبكة المعلومات (الإنترنت).

أمّـا المـدارس العربية التي تعنـى بالتربية لذوي الاحتياجـات الخاصة، فهنالك 44 مدرسـة، 12 منها ابتدائية و32 ابتدائية وثانوية شاملة، أنشئت غالبيتها (٪66) منذ التسعينيات وحتى العام 2006.

يبلغ عدد السكّان العرب في النقب نحو 180 ألف نسمة (يشكّلون نحو ٪25 من مجمل سكّان المنطقة) يعيشـون في 53 قرية وبلدة. ويعيش نحو 85 ألف عربي من سـكّان النقب في 38 قرية لا تعترف بها الدوائر الحكومية في إسرائيل.

تم تهجير نحو 60 ألفًا من السكّان العرب في النقب أثناء النكبة (٪80 من مجمل سكّان النقب العرب). تبلغ مسـاحة الأراضي التي أقام عليها هؤلاء وزرعوها واسـتخدموها للرعي قبل النكبة أكثر من 12 مليون دونم، تقع غالبيتها في شمال غرب النقب.

ويعيش في كل قرية من القرى غير المعترف بها بين 500 إلى 5,000 نسـمة، لا يحصلون البتة على أية خدمات حكومية أساسـية، مثل الماء والكهرباء والمدارس وتعبيد الشوارع ومكبّات للنفايات، فضلاً عن غياب التوثيق للإشارة إلى أماكن إقامتهم.

من بين 43 قرية غير معترف بها، حين تنفيذ المشروع، ثلاث لم يتم تعيين لجنة أو شخصية محلّية مسـئولة إداريًا عن شـئونها. أما في القرى التي لديها جهة مسئولة فيتم غالبًا اختيار الأعضاء انتخابًا (نحو ٪78) وفي نسـبة قليلة (نحو ٪18) يتم تعيين الأعضاء بحسـب التمثيل العائلي لسـكّان القرية، وفي نحو ٪5 يتم انتداب الجهة المسـئولة انتدابًا. نحو ٪68 فقط من هذه الجهات المحلّية المسـئولة ممثلـة فـي المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها. ويتضـح أنّ ثلث هذه الجهات قد تمّ انتدابها أو انتخابهـا في العـام 1997، واختير ثلث آخر في العامين اللاحقين (1998-1999)، أما الثلث الأخير فتمّ انتدابه أو انتخابه في الفترة الممتدّة بين العامين 1988 و 1995 وأيضًا بين العامين 2000 و 2006.

قامت جميع الجهات المحلّية المسئولة في القرى غير المعترف بها، باستثناء جهة واحدة فقط، بتقديم طلبات للجهات المسـئولة في الدوائـر الحكومية للحصول على الاعتراف بالقريـة. قدّمت غالبية هذه الطلبات (نحو ٪74) بين العامين 1997 و2000، و قدّمت نحو ٪12 منذ العام 1991 وحتى العام 1996. نحو ٪12 فقط من هذه الطلبات لقيت تجاوبًا إيجابيًا وانتهت بانتزاع الاعتراف الكامل بالقرية، وغالبية هـذه الطلبـات (نحو ٪79) والتـي قدّمت منذ العـام 1997 وحتى العام 2000 لم يتـم الرد عليها حتى اليوم.

خلال السـنتين الأخيرتين نفّـذت بحق نحو ٪64 من القرى غير المعترف بهـا أوامر بالهدم مرّة واحدة على الأقل.

يحصـل غالبية سـكّان القرى غير المعترف بهـا (نحو ٪90) على بعض الخدمـات -كالدوائر الحكومية والمراكز الجماهيرية والمرافق العامة ودور الثقافة والترفيه المختلفة والحدائق العامة ودور المسنين والمـدارس والخدمات الأساسـية كالكهربـاء والماء- من المسـتوطنات أو البلـدات اليهودية المجاورة، ونسبة ضئيلة فقط (نحو ٪10) تحصل على بعض هذه الخدمات من البلدات العربية في النقب.

لا يتوفّـر فـي أي من هـذه القرى فرع لبنك، أو مركز تسـوّق تجاري أو زراعي أو محال لبيع الأقمشـة والملابـس والأوراق والطباعـة والألومنيـوم والحديـد والصلـب بجميـع أشـكاله والزجـاج وصياغـة المجوهرات والمحال لبيع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية ... الخ. وهنالك عدد قليل جدًّا من الحوانيت فـي بعـض القرى (لا يتعدّى العشـر) لبيع المأكـولات والأدوات المنزلية ومحال أخـرى لبيع مواد البناء وكراجات لتصليح السيارات.

بينما كان متوسّـط الأجر القطري في إسرائيل في العام 2000 نحو 7 آلاف شيكل شهريًا، وصل الأجر المتوسّـط بيـن الرجال في مدينة راهط (المدينـة العربية الوحيدة في النقـب) إلى نصف هذا الأجر، ووصل إلى نحو 5.6 أضعاف أقل (1,250 شاقل) بين النساء.

نحـو ٪84 من القرى غير المعتـرف بها تفتقد لمركز رعاية الأم والطفـل أو صحّة العائلة؛ ونحو ٪80 تفتقد لعيادات الطب العامّ، وهنالك صناديق للمرضى في عشر قرى فقط. باستثناء قرية واحدة فقط تعمل فيها عيادة واحدة متخصّصة، تفتقد القرى الباقية لمثل هذه العيادات. وتفتقر جميع القرى غير المعترف بها لعيادات طب الأسنان والإسعاف الأولي ورعاية المسن وتأهيل المعاقين وكافة المختبرات الطبية المرافقة ومراكز العلاج الطبيعي.

٪49 مـن هذه القرى غير المعترف بهـا تعاني بصورة خاصة من الهوائيات التابعة لشـركات الهواتف الخلويـة داخـل نصـف هذه القـرى. ونحو ٪40 تعانـي من إمـدادات كهرباء للتيـار العالـي داخلها أو بمحاذاتهـا، في حين تفتقر هي ذاتهـا للكهرباء. ٪36 من هذه القرى تحـوي بيوتًا ومرافق مبنية من مادة الإسبست.

نحـو ٪95 مـن هذه القرى غير المعترف بها تعاني من الغبار المنتشـر فـي المنطقة جراء عدم تعبيد طرقهـا؛ ونحـو ٪79 تعانـي من الدخـان والروائح الناتجة عن حـرق النفايات بمحـاذاة بلداتهم؛ ونحو ٪71 تعانـي مـن المياه العادمة؛ ونحو ٪56 يعانون من وجود مكبّـات للنفايات بمحاذاة بلداتهم؛ ونحو ٪54 يعانون من انتشـار النفايـات الزراعية (النباتية والحيوانية) في بلداتهـم وبمحاذاتها؛ ونحو ٪49 يعانون من وجود بلداتهم بمحاذاة طرق سـريعة تمر عليها السـيارات والشـاحنات؛ ونحو ٪18 يعانون من مخلّفات للمصانع المنتشـرة فـي المنطقة؛ ونحو ٪8 يعانون من وجود محاجر وكسّـارات بمحاذاة بلداتهم وما يترتب عنها من الآثار البيئية والصحّية التي تخلّفها.

5. المقدّمة

بـات واضحًـا أن المجتمع الحديث هـو مجتمع مبحوث وباحث في المقـام الأول، يعتمد في بناء أنظمته ومؤسّساته ودساتيره وسلوك أفراده وفئاته السكّانية على أسس موضوعية ودراسات ترصد حيثيّات الواقـع والتغيّـرات الطارئة عليه وتبحث في أسـبابها وتتوقّف عندها وتضع الخطـط والبرامج اعتمادًا عليها. وعليه، فإن دراسة الواقع أضحى شرطًا مركزيًّا لا بدّ منه بغية التعاطي مع إشكالاته وتعقيداته ووضع البرامج لحلّها ورسم استراتيجيّات لتنظيم الواقع الحالي والمستقبلي.

إننا ندرك الأهمية الإستراتيجية البالغة لتوفّر قاعدة معلومات شاملة حول المجتمع العربي الفلسطيني في إسـرائيل تهدف إلـى رصد واقع القرى والمـدن العربية في البلاد واحتياجاتهـا في مختلف مرافق الحياة، كخطوة أولى، ومعالجة آفاته وتطويره، كخطوة ثانية، من خلال عرض هذه القاعدة أمام صنّاع القرار والمخطّطين والعاملين في القطاعين العام والخاص.

بناءً على ذلك، قامت جمعية الجليل وجمعية الأهالي بتنفيذ مشروع «المسح الشامل للبلدات العربية» من خلال اسـتمارات قام بتعبئتها مسـؤولو الأقسـام المهنية في السـلطات المحلّية العربية، بما فيها القـرى غيـر المعترف بها فـي النقب والقرى العربية الخاضعة لسـلطة عدد مـن المجالس الإقليمية. من شـأن مثل هذه الآلية أن تخلق مشـكلة رئيسة أمام أيّ مشـروع من هذا القبيل تتلخّص بحقيقة أن البيانات التي يتم جمعها تعتمد بشـكل كلّي على العاملين في السـلطات المحلّية. وعليه، قد تبدو لنـا بعض البيانات المعروضة في هذا التقرير غير قريبة لواقـع الحال الحقيقي بل محاولة لتمويه أو لتجميل واقع الحال في البلدات العربية الذي تتحمّل السلطات المحلّية المسؤولية عنه، ولو جزئيًا.

تتطرّق اسـتمارة البحث إلى العديد من المجالات: مركّبات السـلطات المحلّية الرسـمية بوصفها هيئة إداريـة واحتياجاتها؛ مصروفاتها ودخلها؛ توزيع الأراضي في البلدات ومصادرة الأراضي وحجم مناطق النفـوذ؛ التنظيـم الهيكلـي للبلـدات وخططها الإسـتراتيجية؛ المبانـي والوحدات السـكنية؛ المرافق الحكوميـة والعامة؛ القطاع الصحّي والبيئي والتعليمي والثقافي؛ البنية التحتية، بما في ذلك شـبكات الميـاه والكهرباء والصرف الصحّي ووسـائل التخلّص مـن النفايات؛ خدمات الاتصـالات والمواصلات؛ الأماكـن الدينيـة والتاريخيـة وغيرها، والتي تمّ تحديدها في جلسـات لجنة التوجيه للمشـروع، التي ضمّت أكاديميّين مختصين ومهنيّين من أطر وجمعيات وسلطات محلّية عربية عديدة.

تعتبر السـلطات المحلّية الجسـم الوسيط بين السـلطة المركزية والسـكّان، وهي تقوم بدور ممثّل الحكومـة أمام السـكّان فـي البلدات، من جانـب واحد، وبدور ممثّل السـكّان أمام الدوائـر الحكومية، مـن جانب آخر، ونظـرًا لأن المهمة المركزية للسـلطات المحلّية تكمن في توفير الخدمات الأساسـية لصالح سكّانها في البلدة، من الضروري توفير أداة معلوماتية شاملة تساعد هذه السلطات على رصد معالم الواقع القائم بغية معالجته وتطويره وملاءمته لاحتياجات السـكّان، ووضع خطط تنموية على مختلف الصعد الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية. كما وأن توفّر معلومات إحصائية دقيقة وشـاملة ودورية حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسلطات المحلّية والخدمات والمرافق العامة المتوفّرة في البلدات العربية، يمثّل خطوه أساسـية في عملية التطوير التنموي، ويتيح المجال لدراسـة الواقع

بمختلف أوجهه، ولدراسة آليات توزيع المصادر المالية والبشرية ووضعها أمام أصحاب القرار المحلّي والقطري.

من جهة أخرى، تعاني السلطات المحلّية العربية في البلاد من وهن شديد، بهدف الكشف عن أسبابه يتعيّن علينا التوقّف عند مكانة هذه السلطات وحجم ميزانياتها والآليات التي تعتمدها. غير أنه لا يمكن التغاضي عن الحقيقة بالغة الوضوح التي تتجلّى في عدم مساعدة السكّان العرب في البلدات العربية المختلفة سلطاتهم لتضع حدًا لتبعيتها بالسلطة المركزية، وذلك من خلال عدم مساندتها ماديًا ومعنويًا. ولهذا فقد ارتأينا التطرّق إلى آراء السكّان بسلطاتهم المحلّية. أما في موضوع الميزانيات، فقد خصّصنا مكانًا يعتمد على بيانات مستقاة من دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وذلك لاستحالة الحصول عليها من جهات أخرى. كما وتتضمّن الأوراق الخاصة حول كل بلدة على حدة حجم ميزانية كل سلطة من هذه السلطات. وتعتبر هذه المسألة بالغة الأهمية لأن تبعية السلطات المحلّية العربية للحكم المركزي نابعة، بالدرجة الأولى، من اعتماد هذه السلطات المحلّية على الدعم الحكومي المالي. ولكن لهذه الحقيقة وجه آخر يتلخّص في أن الحكم المركزي يضع العراقيل أمام تطوّر البلدات العربية اقتصاديًا بغية تعزيز السيطرة عليها والتحكّم بها، وبالتالي العمل على تقويض إمكانيات استقلالها. فالمؤسّسة الرسمية تنظر إلى الحكم المحلّي العربي في البلاد على أنه وكيل للحكم المركزي الإسرائيلي تقتصر مهماته على تنفيذ قراراته وخططه. وقد بات واضحًا أن هذا النموذج -«الوكالة»- يعرقل عملية تطوّر البلدات العربية وسلطاتها المحلّية، لا سيما وأن الحكم المركزي يسيطر بصورة تامّة على الأراضي وتوزيعها ومناطق النفوذ (شحادة وصبّاغ-خوري 2005؛ أبو راس 2001).

على نقيض العديد من الأقلام التي تنظر إلى الخلفيّات التاريخية على أنّها مقدّمة ليست ضرورية ولا أهمية بالغة لها -ما يجعل المقدمة التي يضعونها تعاني من الضحالة والسطحية- يرى كاتب هذه السطور أهمية قصوى لوضع خلفية شاملة تتصدر التقرير عن المسح كمدخل لا بد منه لتفسير وفهم البيانات الواردة فيه، وذلك انطلاقًا من فرضية عميقة تتلخّص بأنّ الواقع البشري القائم ما هو إلاّ نتاج لتطوّرات ووقائع حصلت في الماضي قريبه وبعيده، وأنّ البيانات الإحصائية لا تقوم بتفسير ذاتها في حالة غياب السياق التاريخي. ينطوي هذا السياق أو الماضي على مفاهيم وحروب وتركيبات اجتماعية وطائفية وسياسية ومستجدات وتغيّرات داخلية وخارجية حصلت بفعل النشاط البشري وتركت آثارًا بالغة على مستقبل تطوّر المجتمع ككل، بالفئات والجماعات والأحزاب والثقافات المركّبة له وبمفاهيمه ومعتقداته وتطلّعاته المستقبلية. لهذه الأسباب مجتمعة وجد كاتب هذا التقرير ضرورة بالغة للتطرّق للماضي القريب نسبيًا بغية تسليط الضوء على بعض الجوانب بالغة الأهمية التي من شأنها أن تساعد القارئ/ة على تفسير وتحليل بيانات المسح الحالي بصورة أعمق، وبخاصة في ظلّ غياب قاعدة بيانات قديمة يمكن استنادًا إليها مقارنة البيانات الحالية.

بناءً على ذلك، يستهل التقرير بباب تاريخيّ خاصّ يشير إلى بعض الجوانب التي من شأنها تغذية تحليل بيانات المسح والكشف عن عدد من النقاط التي غالبًا ما يتم تجاهلها في تفسير التطوّرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني ما بعد النكبة بعامة وعلى تلك الفئة من الفلسطينيّين التي تسنّى لها البقاء في حدود الهدنة (1949). وما من شكّ في أنّ قضية ملكية الأرض في فلسطين تعتبر مسألة محورية وأساسية لتفسير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعامة، وتحليل بعض القضايا المركزية في صراع سكّان فلسطين الذين تمكّنوا من البقاء في حدود الهدنة مع دولة إسرائيل. كما وتعتبر ملكية الأراضي قضية مركزية لتفسير مكانة الفلسطينيّين مواطني إسرائيل ومستقبلهم على جميع الصُعد، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان الانتداب البريطاني في فلسطين قد أتى بنظام جديد للحيّز المكاني وأدخل طرقًا جديدة في إدارة البلدات في فلسطين، حيث استحدث

تشـريعات جديدة بغية تنظيم إدارة البلدات في فلسـطين. لهذا فقد رأى كاتب التقرير ضرورة بالغة للتوقّف عند هذه العملية لتفسـير تطوّر الأحداث في أعقاب النكبة والمسـتجدّات التي فرضت نفسـها علـى البلاد. زيادة على ذلك، فقد تركت النكبة آثارًا بالغة على مختلف الأصعدة، وبصورة خاصة على نهج تلك الفئة من الفلسـطينيّين الذين تسنّى لهم البقاء في حدود الهدنة، من حيث إعادة انتظامهم الداخلي وتعاطيهم مع المتسـجدّات الخارجية والداخليـة. لهذا فقد توقّف كاتب التقرير عند هذا النهج بهـدف تسـليط بعض النور على عدد مـن المناحي التي رأى أنها أساسـية ومن شـأنها إضاءة بعض جوانب بيانات المسح الحالي التي يمكن أن يغفل عنها القارئ.